وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، الواقع والتحديات

"Electronic Payment Methods – Reality and Challenges"

حسينة شملول*

جامعةالجزائر3 – الجزائر

zakarichem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/09/18 تاريخ القبول للنشر: 2025/11/05 تاريخ النشر:2025/12/20

ملخص:

تناولت هذه الدراسة واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، بالتركيز على تحليل الوضع الحالي والإجراءات المتخذة في سبيل ترقيتها وتوسيع استخدامها، إلى جانب التعرف على أبرز التحديات التي تعترض طريق تطوير هذا القطاع الحيوي، واقتراح حلول عملية لتعزيز فاعليته ودوره في دعم التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ما زال يواجه بعض الصعوبات والتحديات رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية والقطاع المصرفي من أجل رقمنة المعاملات وتطوير البنية التحتية المالية، وأن الدفع نحو اقتصاد غير نقدي يتطلب رؤية شاملة، ترتكز على تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز الثقافة المالية، وتفعيل الأطر القانونية والتنظيمية التي تواكب التطور لتتمكن وسائل الدفع الحديثة أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الإلكتروني، البطاقة البنكية، البطاقة البريدية الذهبية، الرقمنة.

تصنيف JEL: G21 , L86

Abstract:

This study addresses the reality of electronic payment methods in Algeria, focusing on analyzing the current situation, and the measures taken to promote their usage. It also identifies the main challenges hindering the development of this vital sector and proposes practical solutions to enhance its role in supporting digital transformation and economic development.

The study concludes that, despite the efforts made by public authorities and the banking sector, the implementation of electronic payment methods in Algeria still faces several difficulties. The shift towards a cashless economy requires the development of digital infrastructure and the activation of legal and regulatory frameworks that keep modern payment methods to contribute to achieving sustainable development in Algeria.

Keywords: Electronic payment methods, bankcard, Edahabia card, digitization.

Jel Classification Codes : G21, L86

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

عرف العالم في السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني عنصرًا أساسيًا في تسهيل العمليات التجارية وتطوير الاقتصاد الرقمي. وتُعد الجزائر جزءًا من هذا التحول العالمي، إذ بدأت في اعتماد آليات الدفع الإلكتروني كبديل عصري وأكثر كفاءة للمعاملات النقدية التقليدية، خاصة في ظل التوجهات الحكومية نحو رقمنة الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، لا تزال الجزائر تواجه جملة من التحديات التي تعيق الانتشار الواسع والفعال لوسائل الدفع الإلكتروني.

1.1. الإشكالية:

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

"ما هو واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؟ وما أبرز التحديات والمعيقات التي تواجهها؟ وما هي سبل تطويرها وتوسيع استعمالها؟"

2.1. فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية الإجابة على الفرضيات التالية:

- عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورا واسعا في مجال الدفع الإلكتروني وتنوعا في وسائله .
- يواجه استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر مجموعة من العراقيل تحول دون تطوره.
- لا سبيل للسلطات الجزائرية للتفوّق على الصعوبات التي تواجه تطوير قطاع الدفع الإلكتروني.

3.1. أهداف الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر من حيث أطراف المنظومة، ومستوى الانتشار والاستخدام.
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الدفع الإلكتروني، سواء كانت تقنية، تشريعية، سوسيولوجية أو اقتصادية.
- وضع جملة من الاقتراحات الكفيلة بتجاوز هذه التحديات، وتعزيز فعالية وسائل الدفع الإلكتروني كدعامة أساسية للاقتصاد الرقمي الوطني.

4.1. أهمية الدراسة:

أيقنت السلطات الجزائرية خاصة منذ جائحة كوفيد 19، ضرورة العمل على تطوير الدفع الالكتروني وإقناع أفراد المجتمع ضرورة استخدامها وهو ما تؤكده العديد من الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق ذلك.

المنهج والمنهجية:

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بمجموعة من المصادر كالكتب والمجلات والاطروحات القوانين وكذا الاعتماد على الاحصائيات المتاحة على المواقع الالكترونية للهيئات والمؤسسات ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة. وقد تناولنا في الدراسة المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني
- المحور الثاني: تحليل واقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر
- المحور الثالث: تحديات ومعيقات تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

- المحور الرابع: سبل تطوير وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

2. الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني:

تشهد الجزائر مؤخراً تحسنًا مستمرًا في بنية البنوك والتكنولوجيا المصرفية الإلكترونية، مما يدعم اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية. ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات تتعلق بتطويرها لتصبح أكثر فعالية وتستخدم بشكل أوسع، كما انه لا ننسى بأن التوعية والثقة في استخدام تلك الوسائل، والتحول الكامل نحو الدفع الإلكتروني يستغرق وقتًا قبل أن يتحقق بشكل واسع في جميع القطاعات والفئات خاصة في الجزائر.

1.2. مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني:

عرفت وسيلة الدفع الإلكترونية على أنها: "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات" (حجازي، 2003، صفحة 41). "وهي وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة (العشي و بوراس فائزة، 2018، صفحة 175).

وعليه، تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني والتي تعتمد على تقنيات الإعلام الآلي أداة حديثة وفعالة، تقلل من الحاجة إلى استخدام النقود الورقية فتساهم في تبسيط العمليات المالية وتعزيز الأمان والراحة للمستخدمين في جميع أنحاء العالم.

وتتضمن عملية الدفع أربعة أطراف هي: المتعامل (الدافع)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات (الكيلاني، 2021، صفحة 44).

2.2. خصائص وسائل الدفع الإلكتروني:

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن وسائل الدفع الإلكتروني تتيح إجراء المعاملات بسرعة فائقة، بكل راحة في أي وقت وفي أي مكان يتوفر فيه الإنترنت، بتكاليف اقل وبسرية وأمان فعمليات الدفع الإلكتروني تتم عادة عبر بروتوكولات أمنية متقدمة، مما يحمي البيانات المالية والشخصية للمستخدمين من الاختراقات والاحتيالات. كما تتميز بالسهولة والمرونة في الاستخدام حيث يمكن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني من خلال أجهزة الكمبيوتر، الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر اللوحي، مما يوفر مرونة كبيرة للأفراد في إدارة أموالهم وإجراء المدفوعات بكل سهولة. فى البنية التحتية بقبول واسع من أجل ضمان فعالية النظام واستدامته (BENMADANI, 2022, p. 798)

3.2. أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

تنوعت وسائل الدفع الإلكترونية واتخذت عدة أشكال تتناسب مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات، وتشمل الأنواع الرئيسية لوسائل الدفع الإلكترونية ما يلي:

1.3.2. البطاقات البنكية:

تعرف البطاقة البنكية على أنها بطاقة مغناطيسية تصدرها البنوك والمؤسسات المالية والتي تسمح لحاملها بتسديد ثمن المشتريات أو سحب الأموال من آلات إلكترونية (قاسم و الشيعي، 2008، صفحة 362).

ولقد عرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع الإلكتروني في المادة 543 مكرر23 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري المتمم والمعدل، بأنها: "كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال".

وتتكون البطاقة البنكية من عدة أنواع، أهمها:

1.1.3.2 . البطاقة الائتمانية :

وهي وسيلة دفع إلكترونية تصدرها المؤسسات المالية مثل البنوك، وتعتبر عقدا يتعهد بمقتضاه بنك بفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة زبونه الذي يستطيع بواسطته الوفاء بقيمة مشترياته لدى الشركات والمحلات التجارية، على أن تتم التسوية النهائية بين البنك والمحلات أو بين البنك وزبونه، وكل ذلك يجري تحت إشراف المركز العالمي للبطاقة الذي يعد مؤسسة عالمية تهتم بإنشاء البطاقة ورعايتها والموافقة على عضوية البنوك في جميع أنحاء العالم للمشاركة في إصدارها (لفته، 2013، صفحة 322). وهناك نوعين للبطاقة الائتمانية:

أ. **بطاقة ائتمانية متجددة:** تنقسم إلى:

- **بطاقة فيزا Visa Card**: وهي من أكثر البطاقات انتشارا على الإطلاق، حيث تتعامل مع ملايين المنشآت والمحلات التجارية وأجهزة الصرف الآلي، تصدرها شركة فيزا العالمية، هذه البطاقة متجددة بإمكان صاحبها تسديد كل التزامات البطاقة أو جزء منها خلال مدة السماح وتسديد البقية بعد ذلك (عبابسة، 2016، صفحة 347).
- **بطاقة ماستر كارد Master card**: وهي بطاقة تصدر ها شركات مالية أو بنوك بالتعاون مع شركة ماستر كارد العالمية لعملائها ضمن شروط معينة وبسقف محدد، تخول لحاملها القيام بشراء السلع والخدمات لدى التجار والمحلات الذين يحوزون على أجهزة POS (وهي عبارة عن نظام رقمي يستخدم لتسهيل عمليات البيع والدفع في المحلات التجارية)، والقيام بعمليات السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي حول العالم (الشمري و العبد اللات، 2008، صفحة 78).

ب. **بطاقات ائتمانية غير متجددة:**

البطاقات الائتمانية غير المتجددة (أو ما يُعرف بالبطاقات الائتمانية المدفوعة مسبقًا أو بطاقات الائتمان ذات الحد الثابت)، هي نوع من البطاقات الائتمانية التي تمنح حاملها حدا ائتمانيا ثابتا، ولا يُعاد تجديد هذا الحد تلقائيًا عند سداده أو استهلاكه. تختلف البطاقات يختلف عن البطاقات الائتمانية المتجددة حيث يُسمح للحامل باستخدام حد الائتمان مجددًا بعد سداد الديون أو الأقساط السابقة، وهي تمتاز بالأمان المالي وعدم وجود فوائد متكررة. وننقسم إلى (بوفارة، 2007، صفحة 376):

- **بطاقة امريكان اكسبرس (American Express):** ومنها عدة أنواع: بطاقة أمريكان إكسبرس الخضراء وبطاقة أمريكان إكسبرس الذهبية وبطاقة أمريكان إكسبرس الماسية؛
- **بطاقة داينرز كلوب (Diners CLUB):** تسمح بمعرفة حاملها باستخدام المعالج الإلكتروني المتواجد بداخلها ويمكن شحنها مرات متعددة. كل نوع من هذه البطاقات يأتي مع مزايا وتكاليف مختلفة، لذا من المهم اختيار النوع الذي يتناسب مع الاحتياجات المالية للشخص وأسلوب حياته. (النجار و وآخرون، 2006، صفحة 118).

2.1.3.2. البطاقات غير الائتمانية:

وهي بطاقات لا تسمح لصاحبها بالقيام بتسوية مستحقاته إلا إذا توفرت لديه فعليا الأموال المناسبة لعملية التسوية، فهي بطاقات لا تمنح أي ائتمان أو قرض، ونذكر أهمها فيما يلي (أبوالعز، 2008، صفحة 233):

أ. **البطاقة المدينة:** وهي بطاقات تصدر عن البنوك أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له، فهي تشترط وجود حساب بنكي جار لصاحبها، يفتح المصْدِر،

بموجبها، اعتمادا لعملية بسقف محدد ويقوم الحامل بجميع مشترياته خلال مدة معتمدة محددة، ويقوم المصْدِر بمحاسبته في نهاية تلك المدة بفاتورة واحدة (نواري، 2022، صفحة 5).

ب. **بطاقات الدفع المسبق:** تكون هذه البطاقات محملة مسبقًا بمبلغ معين من المال، ويتم الخصم من هذا الرصيد عند استخدامها حتى ينفد.

2.3.2. البطاقة الذكية:

هي أحدث البطاقات المنتجة عالميا، تستخدم فيها تكنولوجيا متطورة، حيث تحتوي هذه البطاقات على شريحة إلكترونية مدمجة ت خزّن معلومات أكثر، كما أنها الأكثر أمنا وأن المعلومات الموجودة بها قابلة للتحديث دون الحاجة إلى تبديل البطاقة (نواري، 2022، صفحة 7). تُستخدم في العديد من المجالات مثل الدفع الإلكتروني، الهويات الوطنية، وبطاقات الدخول إلى المباني أو الأنظمة الآمنة. وهي توفر مستوى عالٍ من الأمان مقارنة بالبطاقات التقليدية لأنها تستخدم تقنيات تشفير متقدمة لتأمين البيانات المخزنة عليها ومنع التزوير أو الاختراق.

3.3.2. النقود الإلكترونية:

تسمى أيضا النقود الرقمية. والنقود الإلكترونية هي شكل من أشكال العملة التي يتم تداولها عبر الإنترنت باستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية. وتعتبر بديلاً للنقود التقليدية، حيث يتم تخزينها وتحويلها رقميًا عبر أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية. وتشمل النقود الإلكترونية العديد من الأشكال مثل العملات الرقمية (العملات المشفرة) مثل "البيتكوين"، وهي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي. عرفتها المفوضية الأوروبية على أنها "قيمة نقدية مخزنة على دعامة إلكترونية مثل البطاقة ذات الذاكرة أو على ذاكرة كمبيوتر. وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة أفراد أو مشروعات غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم إصدارها لتكون في متناول المستهلكين وتحل محل النقود الورقية والنقود المساعدة، من أجل القيام بصفقات ومدفوعات ذات قيمة محدودة" (فضيل، 2013، صفحة 280). أما صندوق النقد الدولي فقد عرفها بأنها: "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني لصالح المستهلك " (باشا، 2011، صفحة 175).

4.3.2. المحفظة الإلكترونية:

هي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد مبالغ الصغيرة، ظهرت نتيجة تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكنولوجيا الكروت الذكية (غانم، 2007، صفحة 12). كما يمكن تعريفها على أنها:" وسيلة للدفع أو تسوية المعاملات عبر شبكة الانترنت، مزودة بذاكرة إلكترونية تسمح بتخزين معلومات وقوى شرائية في صورة وحدات إلكترونية تسمح بالوفاء بالديون التي قيمتها قليلة". (شايب، 2017، صفحة 81)

5.3.2. الشيك الإلكتروني:

، وهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنت، ليقوم هذا الأخير بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك، ثمّ يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك، ليكون دليلا على أنه قد تم صرفه فعلا، وبمكن لمستلمه أن يتأكد من تحويل المبلغ لحسابه فعلا. والشيك الإلكتروني هو مثيل للشيك الورقي التقليدي الذي اعتدنا التعامل به (عبابسة، 2016، صفحة 349). وقد أثبتت الدراسات أن تكلفة تشغيل الشيك الإلكتروني أقل بكثير من تكلفة تشغيل الشيك الورقي.

6.3.2. التحويلات الإلكترونية:

يعتبر نظام التحويلات المالية الإلكترونية جزءا مهما من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الأنترنت، وهو يتيح نقل التحويلات المالية أو النفقات المالية من حساب بنكي لآخر والمعلومات المتعلقة بها بطريقة إلكترونية آمنة وسهلة. كما تعرف التحويلات الإلكترونية بأنها عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركة التحويلات المالية الدائنة والمدينة من حساب بنكي لآخر، وتنفذ عمليات التحويلات المالية عن طريق دار المقاصة وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام تحويل الأموال الإلكتروني (العاني، 2007، صفحة 224)، فهي تتم الكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر.

ويُعد الدفع عن طريق شركات التحويل وسيلة شائعة وسريعة لنقل الأموال، سواء داخل الدولة أو على المستوى الدولي. وتقوم هذه الشركات بدور الوسيط بين المرسل والمستلم، حيث تُمكِّن الأفراد من إرسال الأموال بسهولة دون الحاجة إلى حساب بنكي. وتشمل هذه الخدمة التحويلات النقدية الفورية التي يمكن استلامها غالبًا في نفس اليوم، إما بالعملة المحلية أو الأجنبية، من خلال وكلاء معتمدين. وتعتبر وسترن يونيون(Western Union) من أبرز شركات التحويل المعروفة عالميًا والمنتشرة إفريقيا (ALSAMARA Tareck & GHAZI Farouk, 2024).

3. و اقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجز ائر

مع دخول البنوك الأجنبية وبنوك الاستثمار العربية السوق المصرفية الجزائرية الخاصة بها، تم إدراج أحدث نظم المعلومات وتأمين البيانات الخاصة بالعملاء مما ساهم في الوصول بالخدمات المصرفية الإلكترونية إلى عدد معتبر من العملاء وعبر شبكة جغرافية واسعة، ولقد قامت كل من وزارة المالية وبنك الجزائر، منذ بداية القرن الحالي بإصلاحات جذرية شملت النظام المصرفي ككل، ظهرت في إطلاق عدة مشاريع عام 2005 لعصرنة أدوات الدفع والتحصيل في البنوك الجزائرية

1.3. جهود السلطات لترقية الدفع الإلكتروني في الجز ائر

قامت السلطات الجزائرية بوضع خطة للانتقال من الدفع التقليدي إلى الدفع الإلكتروني ودعمتها بتشريعات ونصوص تنظيمية ومؤسسات وأدوات.

فقد اعترف ضمنيا بتقنية الدفع الإلكتروني ولكن دون أن يقدم تعريف صريح لها ويظهر ذلك في المادة 69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والتي نصت على ما يلي: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أمواله مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل (بنك الجزائر، 2003)، وهو ما يكشف نية المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل الدفع الإلكترونية. تعريف وسائل الدفع، حيث تعرف المادة 6 من **القانون رقم 18-05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية**، وسائل الدفع الإلكترونية على أنها:" كل وسيلة دفع مرخص بها طبقاً للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية".

1.1.3. تطوير شبكة الأنترنت:

أدخلت الجزائر الأنترنت سنة 1994، وكانت سرعة الارتباط آنذاك ضعيفة جدا لم تتجاوز 9600 حرف ثنائي/الثانية لتصل 140 ميغابايت/الثانية سنة 2002، وكان استخدام الانترنت مقتصرا على شركات البحث العلمي، ثم تم رفعها إلى 11,01 ميغابايت في الثانية في جانفي 2023، كما بلغت نسبة انتشار الانترنت في الجزائر 70,9% حسب تقرير ديجيتال 2023 للمكتب العالمي داتابورتال وأبرز نفس التقرير أن الاتصال بشبكة الهاتف المحمول في الجزائر بلغ نسبة 107,2 % من إجمالي السكان (KEMP, 2023).

الجدول رقم 1: تطور حظيرة مشتركي الهاتف والأنترنت

الوحدة (بالمليون)

	الثلاثي الثالث 2023	الثلاثي الثالث 2024	نسبة التطور
الحظيرة الإجمالية للهاتف الثابت	6.14	6.64	%8
الحظيرة الاجمالية للهاتف النقال	50.57	53.43	%5,70+
الحظيرة الإجمالية لمشتركي الانترنت (الثابت والنقال)	52.28	56.54	%9.52+

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع التالي: www.arpce.dz ، تاريخ الاطلاع، 2025/04/13

يتبين لنا من الجدول أعلاه تطور عدد المشتركين في الأنترنت والهاتف بنوعيه الثابت والنقال في الجزائر بين الثلاثي الثالث لسنة 2023 والثلاثي الثالث لسنة 2024 بتفوق واضح للهاتف النقال حيث بلغت التغطية بالهاتف النقال للأجيال الثاني والثالث والرابع ما يعادل 105,07% (سلطة ضبط البريد والإتصلات الإلكترونية، 2024) ويرجع ذلك إلى زيادة الكثافة السكانية وزيادة اقتناء الأفراد للهواتف النقالة وبساطة الحصول على الأنترنت بالهاتف النقال وحتى المرتبطة بالهاتف الثابت.

2.1.3. إنشاء الهيئات والهياكل المساعدة على عصرنة النظام المصرفي:

من أجل إنجاح الدفع الإلكتروني، قامت السلطات الجزائرية بتأسيس عدة هيئات، نذكر أهمها:

أ. شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم" (SATIM) :

أنشئت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم" سنة 1995 برأسمال قدره 267 مليون دينار جزائري يمشاكة سبعة بنوك وهي البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والصندوق الوطني وبنك البركة الجزائري بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. وهي تعتبر المشغل للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة.

تضم شركة ساتيم حاليا 19 عضوًا في شبكة الدفع الإلكترونية يمثلون 18 بنكاً منها 07 بنوك عامة و11 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر. وقد شهدت الشركة تطورًا كبيرًا ونموًا مستدامًا في خدماتها في السنوات الأخيرة حيث تم توصيل أكثر من 1380 جهاز صراف آلي و51000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى أكثر من 500 موقعًا تجاريًا على الويب يعمل على منصته. ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين (ساتيم، بلا تاريخ)

ب. تجمع النقد الآلي (GIE-Monetique):

من أدوات عصرنة النظام البنكي في الجزائر، تجمع النقد الآلي، الذي أنشئ في جوان 2014 وهو مكلف بتنظيم العلاقة النقدية الإلكترونية بين البنوك وتحديد مهام وصلاحيات جميع الفاعلين في هذا النظام.

يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك وبريد الجزائر ويساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري.

يشرف تجمع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي، المصادقة، تسيير الأرضية التقنية للتوجيه وتسيير الأمن بالإضافة إلى تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية. (تجمع النقد الألي، بلا تاريخ)

ج. شركة الجزائرلخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS)

شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية هي شركة مساهمة أنشئت عام 2017 من طرف ستة بنوك عمومية في الجزائر. تهتم الشركة بأمان المعاملات المالية الإلكترونية، من خلال استخدام تقنيات متقدمة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية للعملاء. كما أنها تسعى إلى تلبية حاجات المؤسسات المالية، وتقديم الخدمات عن طريق برمجيات متعددة، من خلال اقتراح حلول للمصارف عن بعد من جهة، وتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعدّدة الأقسام من جهة أخرى (نواري، 2022، صفحة 96).

3.1.3. تحديث أنظمة الدفع في الجزائر:

شرعت الجزائر في تجسيد مشروع أنظمة الدفع منذ 2006 وذلك بإطلاقها مشروع نظام التسوية الإجمالية ونظام المقاصة الإلكترونية بدلا من المعالجة الورقية.

أ. إنشاء نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS):

ويدعى أيضا "نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة". شرع العمل به في 2006 ويقوم بمعالجة أوامر الدفع ما بين البنوك الخاصة بالتحويلات المصرفية والبريدية التي تساوي أو تفوق مليون دينار جزائري (كواشي، 2022، صفحة 117)، وهو نظام لتسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي، أي أن التحويلات تتم بصفة مستمرة وبصفة آنية وبمبالغ إجمالية، يهدف إلى تسوية عمليات البطاقة المصرفية ووسائل الدفع الأخرى في الوقت الحقيقي، وتلبية مختلف احتياجات مستخدمي نظام الدفع الإلكتروني، تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الإلكترونية وإقامة البنوك الأجنبية، وتقوية العلاقات بين البنوك وتخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات وجعل نظام الدفع يستجيب للمعايير الدولية في تسيير مخاطر السيولة (دردوري و بلقاسمي، 2017، صفحة 121) .

خلال سنة 2023، عالج نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة 686 449 عملية تحويل، بمبلغ إجمالي قدره 032 100مليار دينار مقابل 343 396 عملية تحويل بمبلغ 929 81 مليار دينار في2022، أي بارتفاع محسوس بنسبة 13,5٪ من حيث الحجم و22,1٪حيث القيمة. متم أيضا تسجيل متوسط يومي بـ 784 1 عملية تحويل بقيمة 397 مليار دينار مقابل5731 عملية قيمة 325 مليار دينار خلال السنة الماضية (بنك الجزائر، 2024، صفحة 72)

ب. إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية (ATCI)

بموجب النظام رقم 05-06، أنشئ نظام المقاصة الإلكترونية أو ما يدعى "بنظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك"، ودخل قيد التشغيل في ماي 2006 وهو يخص المقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأتوماتيكية والسحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك باستخدام الماسحات المتطورة والبرمجيات المختلفة وهو يعتمد على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور (بن خضرة زهير وبن بريح أمال، 2022، صفحة 157). وهو خاص بالتحويلات التي تقل قيمتها عن واحد مليون دينار جزائري. وقد عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2023، ما يعادل حجم 75 مليون عملية دفع، بقيمة قدرها 958 22 مليار دينار، مقابل 55 مليون عملية دفع بقيمة

قدرها 565 20 مليار دينار خلال سنة 2022، أي بارتفاع كبير بلغ 35,6٪ من حيث الحجم و11,6٪ من حيث القيمة (بنك الجزائر، 2024، صفحة 74).

2.3. شروط الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري:

تم تبني الشروط المقررة للدفع الإلكتروني في الجزائر من قبل المشرع الجزائري في إطار التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية. فحسب المادة 27، الفقرة 1 من القانون 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018 المتعلق بتسليم المنتجات، والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، "يجوز الدفع الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية سواء كانت عن بُعد أو عند التسليم، وذلك باستخدام وسائل الدفع المرخص بها وفقا للتشريع المعمول به ،ويتم الدفع الإلكتروني من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض، تكون منشأة ومستغلة حصريا من قبل البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر، وتكون متصلة بمحطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية. ويتم الدفع في المعاملات التجارية العابرة للحدود، حصريا عن بعد، عبر الاتصالات الإلكترونية حسب الفقرة 2 من المادة 27 من نفس القانون. أما المادة 28 منه فقد نصت على أنه يجب أن يكون وصل موقع الإنترنت الخاص بالمورد الإلكتروني مؤمنا بواسطة نظام تصديق إلكتروني، ونصت المادة 29 من نفس القانون على أن منصات الدفع الإلكتروني المنشأة والمستغلة طبقا للمادة 27 تخضع لرقابة بنك الجزائر.

كما تطلب من جميع الأطراف الاقتصادية وفقا لقانون المالية التكميلي لعام 2022 أن تتاح للمستهلكين وسائل الدفع الإلكترونية، ليتمكنوا من دفع مشترياتهم من خلال حساباتهم المصرفية أو البريدية المعتمدة من قبل البنك أو بريد الجزائر. وبهدف تعزيز استخدام الدفع الإلكتروني وتسهيل عمليات التجارة، فإن هذا الإجراء لا يقتصر على توفير أجهزة الدفع الإلكتروني فحسب، بل يشمل جميع وسائل الدفع بما في ذلك الدفع عن طريق الهاتف النقال.

ومن أجل ضمان وأمان أكثر لعمليات الدفع الإلكتروني، تم إصدار نصوص قانونية تنظم المعاملات الإلكترونية، منها القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فيفري سنة 2015. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وإصدار االقانون 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018 .المتعلق بالتجارة الإلكترونية والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات.

3.3. أنواع وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر:

تطبق وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر بشكل متزايد مقارنة بالسنوات الماضية، وهناك توجه ملحوظ نحو استخدام الحلول الرقمية في عمليات الدفع والتسوق عبر الإنترنت. فعلى الرغم من محدوديتها وصعوبتها وعلى الرغم من أن الاعتماد على النقد لا يزال شائعًا في معظم المجالات، إلا أن هناك زيادة في اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية . تتضمن أبرز وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في الجزائر ما يلي:

1.3.3. البطاقات البنكية:

كانت البداية الأولي للبطاقة في الجزائر سنة 2006، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك لتجريبها وتحديد نقائصها وتم تعميم بطاقة CIB عبر التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.

أ. البطاقة البنكية المحلية:

بطاقة CIB هي بطاقة بين البنوك، يمكن التعرف عليها من خلال شعار CIB للدفع بين البنوك المطبوع على البطاقة. كما تحتوي على شعار واسم البنك الذي أصدر البطاقة حسب الشكل المبين أسفله:

الشكل رقم 1: بطاقة CIB

المصدر: https://www.satim.dz/index.php/ar/cib-khdmat/cib ، تاريخ الإطلاع: 2025/02/12

بطاقة CIB مزودة بمعالج دقيق يسمى عادة "رقاقة" والذي يدير ويؤمن معاملات الدفع (ساتيم، بلا تاريخ). تبلغ صالحية هذه البطاقة عامين مع قابلية التجديد بشكل أوتوماتيكي، ولا يمكن لها أن تقدم إلا خدمة واحدة فقط، إما السحب أو الدفع والسحب في آنٍ واحد، وذلك في إطار الشبكة البنكية المحلية المشتركة. وتُقبل هذه البطاقة لدى التجار المنتمين إلى شبكة الدفع الإلكتروني المشتركة، وكذلك في جميع أجهزة الصراف الآلي (DAB) المنتشرة عبر التراب الوطني. ونميز نوعين من بطاقة CIB:

- **البطاقة البنكية الكلاسيكية**: وهي توفر خدمات الدفع والسحب ما بين البنوك للزبائن محليا وفقا للمعايير المعمول بها من طرف كل بنك (بونفلة و نجاح، 2018، صفحة 499)، تمنح غالبا للأفراد ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط (كواشي، 2022، صفحة 126). ويبلغ سقف السحب والدفع اليومي بها 100 000دج في البنك الوطني الجزائري على سبيل المثال أما على مستوى القرض الشعبي الجزائري فيبلغ الحد الأقصى للسحب 70 000 دج /5 عمليات/ أسبوعيا أما سقف الدفع الإلكتروني فيقدر ب 100 000دج/10 عمليات/أسبوعيا والدفع عبر الأنترنت 10/200 000 عمليات/أسبوعيا (القرض الشعبي الجزائري، بلا تاريخ).

الشكل رقم 2: البطاقة البنكية الكلاسيكية

المصدر: القرض الشعبي الجزائري على الموقع التالي: https://www.cpa-bank.dz، تاريخ الإطلاع: 2025/06/03

- **البطاقةالبنكية الذهبية:** لها نفس خصائص البطاقة الكلاسيكية لكنها تقدم مزايا أكثر وسقوف دفع وسحب أعلى (BENMADANI, 2022, p. 799) ، وتمنح لذوي الدخول المرتفعة أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو معنويين مع منح امتيازات تفضيلية فيما يتعلق بمبلغ السحب أو الدفع أو غيرها (كواشي، 2022، صفحة 126). فبالنسبة للسحب يمكنك إجراء سحب يصل إلى 150.000 دج في الأسبوع مع حد أقصى يصل إلى 10 عمليات في نفس الفترة، أما فيما يخص الدفع الإلكتروني فيمكن إجراء ما يصل إلى 20 عملية دفع في الأسبوع على محطات الدفع الإلكتروني (TPE) بسقف 200.000دينار جزائري. وبالنسبة للدفع عبر الانترنت يمكن إجراء ما يصل إلى 20 عملية دفع

أسبوعيا بسقف 300.000 دينار جزائري على مستوى وكالات القرض الشعبي الجزائري كمثال فقط. والصورة التالية تظهر بطاقة الدفع الذهبية التي يصدرها نفس البنك. (القرض الشعبي الجزائري، بلا تاريخ)

الشكل رقم 3 : البطاقة البنكية الذهبية

المصدر: القرض الشعبي الجزائري على الموقع التالي: https://www.cpa-bank.dz، تاريخ الإطلاع: 2025/06/03

ويمكن الإستفادة من خدمات بطاقة CIB على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، بالإضافة إلى:

- ✓ سحب النقود: وذلك من أي جهاز صراف آلي ATM في جميع أنحاء التراب الوطني.
- ✓ الدفع الإلكتروني: تسمح لحاملها الدفع مقابل المشتريات من مختلف المحلات المزودة بآلات الدفع الإلكتروني TPE.
- ✓ الدفع عبر الانترنت: تمكن البطاقة من الدفع الإلكتروني للمشتريات عبر الانترنت (ساتيم، بلا تاريخ).
- ✓ الاطلاع على الرصيد: تمكن البطاقة من الاستعلام عن رصيد الحساب البنكي أي البريدي في أي وقت من خلال أجهزة الصراف الآلي أو الإنترنت.

ويوضح الجدول التالي، تطور البطاقات البنكية CIB بين 2023 و2024.

الجدول رقم 2: تطور البطاقات البنكية CIB بين سنتي 2023 و2024

السنة	2023	2024	نسبة التطور
عدد البطاقات البنكية للخواص	3 834 219	4 021 237	%4,88
عدد البطاقات البنكية للأعمال	187 984	217 784	%15,85
مجموع البطاقات البنكية	4 022 203	4 239 021	%5,39

المصدر: www.giemonetique.dz بتصرف، تاريخ الإطلاع: 2025/02/25.

نلاحظ التطور الحاصل في عدد البطاقات البنكية بين سنتي 2023 و2024 مع زيادة أكبر لبطاقات الأعمال وهو ما يعني إقبال المؤسسات ورجال الأعمال على هذه البطاقات لاستخدامها في معاملاتهم أكثر من الخواص.

ب. البطاقة البنكية الدولية:

وهي بطاقات تسمح باستعمالها خارج الوطن في عمليات السحب والدفع، موجهة للعملاء الذين يحوزون على حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة. وهي مازالت قليلة الانتشار في الجزائر ويقتصر استخدامها في بعض الفنادق الضخمة أو الشركات الخاصة بكبار رجال الاعمال، وعادة ما تطلب لاستخدامها في عند السفر إلى الخارج. ونميز بين بطاقتي الائتمان Visa وMastercard وقد تم اعتماد بطاقة الإئتمان Visa ، ثم بطاقة Mastercard منذ عدة سنوات من قبل عدة بنوك مثل BEA، BDL وغيرها (BENMADANI, 2022, p. 801):

- **بطاقة فيزا كارد VISA CARD:** هي وسيلة للسحب والدفع الإلكتروني، تتيح القيام بعمليات بالعملات الأجنبية عبر أجهزة الصراف الآلي (DAB) وأجهزة الدفع الإلكتروني(TPE)، وكذلك عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم. وهي موجهة لجميع زبائن البنك الحائزين على حسابات بالعملة الصعبة بالإضافة إلى حساب بالشيك بالدينار مفتوح على مستوى نفس الوكالة نميز بين فيزا كارد الكلاسيكية والذهبية.

ويمكن إظهار سقف السحب والدفع ببطاقة فيزا كارد الكلاسيكية الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري على سبيل المثال كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: حدود الدفع والسحب ببطاقة فيزا كارد الكلاسيكية والذهبية الممنوحة من طرف بنك

نوع البطاقة	الدفع	السحب
بطاقة فيزا الكلاسيكية	• يومي: 700يورو / 6 عمليات • بدون تلامس: 100يورو / يوم / 10 عمليات أو 110دولار / شهر / 10 عملية • عبر الإنترنت: 700 يورو / 6 عمليات	يومي: 500 يورو/ 4 عمليات
بطاقة فيزا الذهبية	• يومي: 1500 يورو / 10 عمليات • دون تلامس: يومي: 36 يورو / 3 عمليات أو شهري: 180 يورو / 18 عملية • عبر الإنترنت: يومي 1500 يورو / 6 عمليات	يومي بـ550يورو / 7 عمليات

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع التالي: https://www.cpa-bank.dz، تاريخ الإطلاع 2025/06/03

والشكل التالي يظهر كل من بطاقة فيزا كارد الكلاسيكية والذهبية الخاصة بالقرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم3: بطاقة فيزا كارد الكلاسيكية والذهبية

المصدر: https://www.cpa-bank.dz، تاريخ الإطلاع: 2025/06/03

- **ماستر كارد MASTER CARD**: تسمح بإجراء مختلف المعاملات أثناء السفر خارج ، كدفع ثمن المشتريات أو سحب الأموال من أي مكان عن طريق الأنترنت أو جهاز الدفع الإلكتروني، نميز بين بطاقة ماسر كارد تيتانيوم وماستر كارد بلاتينيوم. تبلغ مدة صالحية هذه البطاقة 24 شهرا.

2.3.3. البطاقة الذهبية البريدية EDA HABIA:

وهي بطاقة يصدرها بريد الجزائر وهي مطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV. تحمل البطاقة الرسم البياني لبريد الجزائر (الشكل رقم 5)، وتمكن حاملها من القيام بمختلف عمليات سحب ودفع الأموال من الحساب البريدي الجاري(CCP) ، سواء عبر أجهزة الصراف الآلي للبنوك (GAB) أو عبر أجهزة الدفع الإلكتروني(TPE) والإطلاع على الرصيد أو طلب كشف مصغر وطلب دفتر الصكوك وتحويل الأموال (كواشي، 2022، صفحة 127). تُوزّع هذه البطاقة من طرف بريد الجزائر مجانًا لزبائنه بناءً على طلبهم.

الشكل رقم 5 : شكل البطاقة الذهبية

المصدر: الموقع الرسمي لبريد الجزائر https://eccp.poste.dz، تاريخ الإطلاع: 2025/03/20

والجدول التالي يبين تطور عدد بطاقات الذهبية في الجزائر بين سنتي 2023 و2024

الجدول رقم 4: تطورعدد البطاقات الذهبية Edahabia بين 2023 و2024

السنة	عدد البطاقات الذهبية	نسبة التطور
2023	12 487 304	-
2024	15 605 882	%25

المصدر: من إعددا الباحثة اعتمادا على الرابط التالي: https://www.giemonetique.dz/ar/cartes/، بتصرف تاريخ الاطلاع: 2025/03/26

نستنتج من هذا الجدول التطور الكبير في عدد بطاقات الذهبية بين سنتي 2023 و2924، وهو ما يدل على إقبال المواطنين على استخدامها أكثر فأكثر، كما يدل على جهود الدولة المتواصلة من أجل تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

وهناك العديد من العمليات التي يمكن أن نستخدم فيها بطاقة الذهبية Edahabia ومنها:

- **الحوالات البنكية عبر الإنترنت**: يمكن للأفراد والشركات تنفيذ التحويلات المصرفية عبر الإنترنت من حساباتهم البنكية إلى حسابات أخرى داخل البلاد أو خارجها؛
- **المحافظ الإلكترونية** :توفر بعض الشركات المحافظ الإلكترونية التي تسمح للأفراد بتخزين الأموال وإجراء المدفوعات عبر الإنترنت؛
- **الدفع النقال**: (بريدي موب) تتاح خدمات الدفع النقال التي تسمح للأفراد بإجراء المدفوعات عبر هواتفهم الذكية باستخدام تطبيقات الدفع المحمول مثل تطبيق بريدي موب؛
- **البوابات الإلكترونية** :تقدم العديد من المتاجر الإلكترونية والشركات الخدمات بوابات الدفع الإلكترونية لتيسير عمليات الدفع وتأمينها؛
- **رموز QR والدفع بدون تلامس (Contactless & QR Payment)**: بدأت بعض البنوك والمؤسسات في اختبار الدفع عبر QR code أو عبرNFC و لكنها مازالت محتشمة.

ونشير إلى أن العملة المستخدمة في هذه الوسائل غالبًا ما تكون بالدينار الجزائري بسبب القيود على تحويل العملة الصعبة.

4.3. دراسة تطور الدفع عبر الانترنت والهاتف ونهائياتTPE

بفضل انتشار مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر في السنوات الأخيرة من جهة وبسبب تفشي فيروس كورونا من جهة أخرى، لجأ أفراد المجتمع إلى تسديد نختلف مشترياتهم عبر الانترنت نهائيات الدفع.

1.4.3. تطورنشاط الدفع عبر الانترنت

في شهر أكتوبر من سنة 2016، بدأ الدفع عبر الأنترنت، حيث صار يمكن لحاملي بطاقة البينكية CIB أو البطاقة البريدية EDAHABIA من تسوية عملياتهم عبر المواقع الإلكترونية المعتمدة، والجدول التالي يبين تطور نشاط الدفع على الأنترنت في الفترة 2020-2024:

الجدول رقم 5: تطور نشاط الدفع على الأنترنت

السنة	2020	2021	2022	2023
هاتف/اتصالات	4 210 284	6 993 135	7 490 626	8 400 869
نقل	11 350	72 164	195 490	371 317
تأمين	4 845	8 372	23 571	36 996
مصدر فاتورات	85 676	120 841	302 273	640 485
خدمة إدارية	68 395	155 640	153 957	4 086 659
خدمات	213 175	457 726	705 114	1 055 672
بيع السلع	235	13 468	24 169	51 154
رياضة وترفيه	0	0	152 925	708 212
العدد الإجمالي للمعاملات	4 593 960	7 821 346	9 048 125	15 351 354
المبلغ الإجمالي	5 423 727 074,80د ج	11 176 475 535,68د ج	18 151 104 423,96د ج	32 196 672 024,03د ج

المصدر: https://www.giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/، تاريخ الإطلاع 2025/03/30.

نلاحظ التطور في المعاملات من سنة إلى أخرى مع الإشارة إلى أن سنة 2020 كانت بداية انتشار عمليات بيع السلع والخدمات عن بعد وأن غالبية المعاملات تخص قطاع الاتصالات (دفع الفواتير وإعادة تعبئة الرصيد لدى مشغلي الهاتف ومزودي الإنترنت). ونشير إلى وجود 644 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البيبنكي حاليا.

2.4.3. تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف:

تم إطلاق الدفع عبر الهاتف النقال عمليا في الجزائر في 2022. وفي مرحلة أولى، حيث أتيحت الخدمة للزبائن من نفس البنك فقط، قبل أن يتم إطلاق التشغيل البيني للمعاملات عبر الهاتف النقال بفضل منصة سويتش موبايل(Switch Mobile) في جوان 2024, حيث أصبح من الممكن القيام بالمعاملات دون اشتراط أن يكون المرسل والمتلقي من نفس البنك. وتقرر ابتداء من 2025 ومع ارتفاع عدد البنوك المشتركة في منظومة الدفع عبر الهاتف مع بريد الجزائر، إمكانية تحويل الهواتف إلى أجهزة دفع إلكترونية فظهرت بعض تطبيقات الدفع المحمول مثل تطبيق بريدي موب، وأصبح من الممكن استخدام الهواتف الذكية في تسوية المعاملات. وتشمل هذه الجهود إدراج تقنية سوفت بوس (Soft Pos) التي تتيح تحويل الهواتف النقالة المزودة بتقنية الاتصال القريب (NFC) إلى أجهزة دفع إلكترونيةTPE، بفضل هذه التقنية، سيتمكن التجار من قبول عمليات الدفع "دون تلامس" مباشرة عبر هواتفهم، سواء باستخدام البطاقات المصرفية أو الهواتف النقالة. وهي تقنية سهلة الاستخدام تتيح للتجار إمكانية الاستغناء عن شراء أجهزة دفع إلكترونية مكلفة. ويعتمد هذا النوع من الدفع على قراءة رمز الاستجابة السريعة (QR code) الخاص بالتاجر، مما يمكن الزبون من دفع ثمن مشترياته وفواتيره وغيرها بشكل آني، مع تقليل أوقات الانتظار في الطوابير (الإذاعة الجزائرية، 2024). وتعد هذه الحلول مناسبة بشكل خاص لسائقي سيارات الأجرة، عمال التوصيل وبائعي الأسواق. والجدول التالي يظهر تطور نشاط الدفع عن طريق الهاتف النقال في الجزائر بين سنتي 2023 و2024.

الجدول رقم 6: تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف

السنة	2023	2024
العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	39 283 478	58 465 858
نسبة التطور	-	%49
المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (10^3 دج)	27 855 521	43 590 424

المصدر: https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-par-mobile/، بتصرف، تاريخ الإطلاع: 2025/03/29

يتبين من الجدول أعلاه مدى تطور الدفع بواسطة الهاتف النقال (49%) بين سنتي 2023 و2024 وهذا رغم قلة التطبيقات المتوفرة.

3.4.3. تطور نهائيات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر:

أوكلت مهمة توزيع أجهزة السداد الإلكترونية في الجزائر على المؤسسات الاقتصادية عبر ربوع الوطن لمؤسسات البريد من أجل تقديم خدمة الدفع الآلي لزبائنها، والتي عرفت انتشارا واسعا مع مرور الوقت، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 7 : تطور نهائيات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر:

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
عدد أجهزة TPE	33 945	37 561	46 263	53 191	68 140
العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	711 777	2 150 529	2 712 848	3 997 165	5 579 708

المصدر: https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/ ، تاريخ الإطلاع: 2025/03/30

ولقد بلغ اجمالي معاملات الدفع حوالي 564 44 مليار دينار جزائريا في نهاية سنة 2024. ويظهر جليا التطور الحاصل عدد أجهزة TPE ومعاملات الدفع باستخدام هذه الوسيلة.

الشكل رقم 6: نهائي الدفع الإلكتروني TPE

المصدر https://www.poste.dz/uploads/pages/guide-tpe.pdfk ، تاريخ الإطلاع يوم 2025/06/05

5.3. دراسة تطور أجهزة السحب الإلكتروني ATM في الجزائر:

للوصول إلى الخدمات البنكية، يمكن استعمال أجهزة (ATM) والمتمثلة في:

- **الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB:**

وهو جهاز متصل بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية، بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال يسمح بالقيام بعمليات عديدة كقبول الودائع وطلب صك، وعمليات تحويل من حساب إلى آخر وهي متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك.

- **الموزع الآلي للأوراق(DAB)**

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينات في القطاع البنكي في آلات أوتوماتيكية. وهي تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى الفرع.

الشكل رقم 7: جهاز الصراف الآلي ATM

المصدر: https://www.horizons.dz/?p=224100 ، تاريخ الإطلاع 2025/06/05

ولقد شهدت موزعات الصرف الآلي هي الأخرى تطورا واسعا وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الشكل رقم 8: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي ATM في الفترة 2020-2024

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
عدد أجهزة الصرف الآلي ATM	3 030	3 053	3 658	3 848	3 942

المصدر: https://www.giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm / تاريخ الإطلاع: 2025/03/30

كما بلغ العدد الإجمالي لمعاملات السحب 197 323 075 معاملة بمبلغ إجمالي يساوي أكثر من ثلاثة ملايير دينار جزائري في سنة 2024، إلا أن اهذا يبقى ضئيلا مقارنة بعدد العمليات التجارية التي يمكن أن تكون قد تمت في هذه الفترة.

4. تحديات ومعيقات تطوروسائل الدفع الإلكتروني في الجز ائر:

تواجه وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر عدة معيقات تحدّ من انتشارها وتطورها رغم الجهود المبذولة من أجل ذلك، فيما يلي أبرز هذه المعيقات:

أ. **قيود تشريعية وتنظيمية**: فالتشريعات الجزائرية تواجه تحديات في مواكبة التطورات السريعة في مجال الدفع الإلكتروني، مما يخلق فراغا قانونيا يؤثر على ثقة المستخدمين ويدفعهم إلى الامتناع عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني رغم تكلفتها المتدنية ومن التحديات هذه، نذكر:

- نقص النصوص والتشريعات المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية؛
- تأخر في تحديث الأطر القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛
- إجراءات بيروقراطية معقدة للحصول على تجهيزات الدفع الإلكتروني(TPE) ؛
- ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة (بنك الجزائر، البنوك التجارية، شركات التكنولوجيا المالية).

ب. **ضعف البنية التحتية الرقمية**: فالجزائر من ضعف تغطية الإنترنت ذات السرعة العالية خاصة في المناطق الريفية، وانقطاعات متكررة في الشبكة تؤثر على العمليات الإلكترونية إضافة إلى نقص في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني.

ج. **قلة المو اقع والخدمات المتو افقة مع الدفع الإلكتروني**: فالعديد من المتاجر والمؤسسات لا توفر خيار الدفع الإلكتروني كما أن بطاقات CIB وEDAHABIA تعمل غالبًا فقط مع مواقع جزائرية، دون دعم للشراء من الخارج.

د. **محدودية التوعية والثقافة الرقمية وثقافة التعامل النقدي (الكاش)**: فهناك نقص في وعي المواطنين بفوائد وأمان الدفع الإلكتروني وانتشار الخوف من الاحتيال الإلكتروني وضعف التكوين في المجال الرقمي والمالي، خاصة في المناطق الداخلية. كما أن فئة كبيرة من المجتمع الجزائري لا تزال تعتمد بشكل شبه كلي على النقود الورقية في تعاملاتها اليومية. هذه الهيمنة للنقد تعرقل استعمال وسائل الدفع الإلكتروني، وتُصعّب تتبع حركة الأموال ومعرفة مصادر الدخل، مما يقلل من شفافية المعاملات المالية.

هـ. **الحاجز النفسي والثقافي**: يعتبر الاعتماد على الأموال النقدية جزءًا راسخًا من العادات والتقاليد في المجتمع الجزائري. ويُنظر غالبًا إلى وسائل الدفع غير النقدي بريبة وتخوّف، مما يُشكل حاجزًا نفسيًا أمام التحوّل نحو المعاملات الرقمية

و. **نقص جاذبية النظام المصرفي**: يعد ضعف نسبة الولوج إلى الخدمات البنكية أحد أبرز المؤشرات على غياب الثقة في البنوك والمؤسسات المالية. فالكثير من المواطنين يُفضلون التعامل النقدي بسبب عدم اطمئنانهم إلى كفاءة وشفافية النظام البنكي الجزائري(MERBOUHI & HADID Nofeyle, 2017, p. 22) .

ز. **الاقتصاد غير الرسمي:** يتميز الاقتصاد الجزائري بسيطرة واسعة للقطاع غير الرسمي، الذي يُعرف أيضًا بـ"الاقتصاد الموازي"، والذي يعمل خارج الأطر القانونية والجبائية، مما يعيق إدماج المعاملات المالية في القنوات النظامية ويُحدّ من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني (MERBOUHI & HADID Nofeyle, 2017, p. 22) .

ح. **تكاليف مرتفعة للمؤسسات** : حيث تعتبر تكلفة اقتناء وصيانة أجهزة الدفع الإلكتروني مرتفعة نسبيًا، مما يشكل عبئًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ط. **رفض بعض التجار لاعتماد وسائل الدفع الإلكتروني:** بسبب الرسوم الإضافية أو نقص الثقة في فعالية النظام. في ظل غياب الحوافز المشجعة لاعتماد هذه الوسائل.

ي. **محدودية العرض والخدمات**: ويظهر ذلك في:

- قلة تنوع وسائل الدفع (مثل المحافظ الإلكترونية، التطبيقات البنكية المتطورة؛
- ضعف الابتكار في المنتجات والخدمات المالية الرقمية؛
- بطء في رقمنة المعاملات الحكومية والتجارية.

ك. **ضعف الشمول المالي**: فعدد كبير من المواطنين لا يملكون حسابات مصرفية، مما يحد من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

5. سبل تطوير وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لتطوير القطاع، لا تزال نسبة استخدام الدفع الإلكتروني منخفضة مقارنة بالقدرات المتاحة. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى مجموعة من السبل الكفيلة بتفعيل وتوسيع استعمال هذه الوسائل على المستوى الوطني. وتتمثل أبرز هذه السبل فيما يلي:

أ. **تحسين البنية التحتية الرقمية**، من خلال:

- تعزيز تغطية شبكة الإنترنت عالية السرعة خاصة في المناطق الداخلية؛
- تطوير المنصات التقنية للبنوك والمؤسسات المالية لضمان السرعة والأمان؛
- تحديث أجهزة الدفع الإلكتروني وتوسيع شبكتها على مستوى الوطن.

ب. **تحفيز المتعاملين الاقتصاديين (التجار والمؤسسات)**، وذلك عن طريق:

- تقديم حوافز ضريبية أو مالية للتجار الذين يعتمدون وسائل الدفع الإلكتروني؛
- فرض استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في بعض الأنشطة التجارية الكبرى تدريجيًا؛
- توفير أجهزة الدفع POS بأسعار معقولة أو عبر دعم حكومي.

ج. **رفع الوعي والثقافة المالية لدى المواطنين**، ويمكن تحقيق ذلك بـ:

- إطلاق حملات توعية إعلامية وتربوية تشرح فوائد الدفع الإلكتروني وأمانه؛
- دمج التثقيف المالي في المناهج التعليمية؛
- تقديم دورات تدريبية مجانية عبر البنوك أو الجمعيات.

د. **تعزيز الثقة والأمن السيبراني**، وذلك بـ:

- تطوير أنظمة حماية معلومات العملاء والعمليات المالية؛
- فرض رقابة صارمة على عمليات الاحتيال الإلكتروني والقرصنة؛
- تفعيل دور هيئة تنظيم الدفع الإلكتروني والمصرفي لضمان الشفافية والمساءلة.

هـ. **تحسين الإطار القانوني والتشريعي**، باتخاذ بعض الإجراءات المتمثلة فيما يلي:

- تحديث التشريعات لتواكب تطور وسائل الدفع الرقمية وتضمن حماية المستهلك؛
- سن قوانين تُلزم بعض القطاعات باستخدام الدفع الإلكتروني تدريجيًا؛
- تشجيع إنشاء شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

و. **دعم وتوسيع الشمول المالي**، من خلال:

- تسهيل فتح الحسابات البنكية لجميع فئات المجتمع، خاصة في المناطق الريفية؛
- توفير حلول دفع مناسبة للهواتف الذكية والبطاقات مسبقة الدفع للفئات غير البنكية.

6. تحليل النتائج:

أفضت معالجة الدراسة إلى الوصول إلى النتائج التالية:

- نفي الفرضية الأولى، حيث تبين من الدراسة، أن الدفع الالكتروني في الجزائر مايزال ضعيفا من حيث تنوع الوسائل أو استخداماتها، وهذا رغم جهود السلطات العمومية لتحقيق ذلك من خلال توفير الإطار التشريعي ورقمنة عدة قطاعات.

- إثبات صحة الفرضية الثانية التي تقرّ بأن استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر يواجه مجموعة من العراقيل والتي تحول دون تطوره، منها ضعف البنية التحتية التكنولوجية وتفضيل الأفراد التعامل بالنقد ونقص الثقة في الأنظمة الرقمية.
- نفي الفرضية الثالثة، حيث يمكن للسلطات القائمة على قطاع الدفع الإلكتروني في الجزائر أن تعمل على تذليل الصعوبات التي تعيقه بشرط اللجوء إلى مجموعة من السبل أهمها تحسين البنية التحتية الرقمية وتحسين الشمول المالي ورفع الوعي لدى المواطنين وتحديث التشريعات.

7. خاتمة:

تسعى السلطات العمومية والبنوك في الجزائر، من خلال الجهود المبذولة من أجل رقمنة المعاملات وتطوير البنية التحتية المالية، مسايرة التطور التكنولوجي وهذا من خلال تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، إلا أن الإقبال على استخدام هذه الوسائل لا يزال محدودًانسبيا، مما يدل على أن التدابير المتخذة لم تحقق بعد الأثر المرجو، نتيجة لعدة تحديات متداخلة أهمها: ضعف البنية التحتية التكنولوجية في العديد من المناطق، ومحدودية الوعي والثقافة الرقمية لدى فئات واسعة من المواطنين والتجار، ونقص الثقة في الأنظمة الرقمية والأمن السيبراني و انتشار الاقتصاد غير الرسمي، حيث يفضل الكثير من التجار التعامل بالنقد لتفادي التصريح الضريبي.

هذه العوامل مجتمعة تفسر لماذا لم تحقق وسائل الدفع الإلكتروني انتشارًا واسعًا رغم توفر بعض الوسائل والتشريعات.

وبما أن التحول نحو الدفع الإلكتروني يعد تطورًا حاسمًا في العالم الرقمي الحديث، يجب أن تعمل الجزائر على مواكبة هذا التطور واستغلاله بشكل كامل لتحقيق التقدم والازدهار في القطاع الاقتصادي،

وعليه، **نقترح** من أجل الدفع نحو اقتصاد غير نقدي، وجود رؤية شاملة، ترتكز على:

- ✓ تطوير البنية التحتية الرقمية،
- ✓ العمل باستمرار على تكوين الموظفين بالبنوك وتدريبهم على تطبيقات التكنولوجيا والبرمجيات الحديثة وطرق التعامل بها؛
- ✓ وضع سياسة إعلامية وتسويقية من طرف كل الفاعلين لإقناع التجار بقبول أجهزة الدفع الإلكتروني والمستهلكين على الإقبال على استخدام وسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية)؛
- ✓ تفعيل الأطر القانونية والتنظيمية التي تواكب التطور.
- ✓ تكاثف كل الجهود، لتتمكن الجزائر من استغلال مزايا وسائل الدفع الإلكترونية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات التجارية على المستوى المحلي والدولي.

8. قائمة المراجع:

1.8. المراجع باللغة العربية:

1. أحمد بوفارة. (2007). التسويق الإلكتروني، عناصرالمزيج التسويقي عبر الأنترنت (الإصدار 01). عمان: دار وائل للنشر.
2. الإذاعة الجزائرية. (16 09, 2024). خمس بنوك تطلق الدفع الإلكتروني أكتوبر المقبل . الجزائر. تاريخ الاسترداد 07 04, 2025، من file:///C:/Users/lenovo/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84/%D8%AE%D9%85%D8%B3%20%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83%20%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%20%D8%B9%D8%A8%D8
3. الأمانة العامة للحكومة. (16 05, 2018). تم الاسترداد من الجريدة الرسمية.
4. القرض الشعبي الجزائري. (بلا تاريخ). البطاقات البنكية للقرض الشعبي الجزائري. تاريخ الاسترداد 04 06, 2025، من القرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9
5. القرض الشعبي الجزائري. (بلا تاريخ). البطاقات البنكية للقرض الشعبي الجزائري. تاريخ الاسترداد 03 06, 2025، من القرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7
6. إيمان العاني. (2007). البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
7. بريد الجزائر. (20 03, 2025). تم الاسترداد من بريد الجزائر: https://eccp.poste.dz/
8. بن خضرة زهير وبن بريح أمال. (01 06, 2022). عصرنة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 11(02)، الصفحات 147-159.
9. بنك الجزائر. (27 أوت, 2003). القانون النقدي والمصرفي. تاريخ الاسترداد 05, 2025، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B6/
10. بنك الجزائر. (06, 2024). التقرير السنوي لسنة 2023. تاريخ الاسترداد 12 05, 2025، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf
11. بيومي عبد الفتاح حجازي. (2003). مقدمة في التجارة الالكترونية العربية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
12. تجمع النقد الآلي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 02, 2025، من GIE Monétique: https://giemonetique.dz/ar/

13. حسن دردوري، و سمية بلقاسمي. (15 06, 2017). واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري. مجلة الدراسات الاقتصادية(03)، الصفحات 111-129.

14. حنان كواشي. (2022). واقع وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016- 2021)، (أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

15. رابح حمدي باشا. (01 12, 2011). تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الصفحات 159-184.

16. ساتيم. (بلا تاريخ). CIB خدمات. تاريخ الاسترداد 20 03, 2025، من https://www.satim.dz/index.php/ar/cib-khdmat/2021-04-22-08-01-24

17. ساتيم. (بلا تاريخ). CIBخدمات. تم الاسترداد من ساتيم: https://www.satim.dz/index.php/ar/cib-khdmat/2021-04-22-08-01-24

18. ساتيم. (بلا تاريخ). من نحن. تاريخ الاسترداد 20 03, 2025، من ساتيم: https://www.satim.dz/index.php/ar/

19. سعيد عبد السلام لفته. (2013). إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفية. عمان: الذاكرة للنشر.

20. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية.

21. سلطة ضبط البريد والإتصلات الإلكترونية. (الثلاثي الثالث, 2024). مرصد سوق الهاتف النقال. تاريخ الاسترداد 13 04, 2025، من سلطة ضبط البريد والإتصلات الإلكترونية: https://www.arpce.dz/ar/file/l5h3c8

22. سمية عبابسة. (01 12, 2016). وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع، المعيقات والآفاق-. مجلة العلوم الإنسانية(06)، الصفحات 345-360.

23. شريف محمد غانم. (2007). محفظة النقود الإلكترونية-رؤية مستقبلية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

24. صليح بونفلة، و عصام نجاح. (28 12, 2018). بطاقة الدفع البيبنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 9(3)، الصفحات 492-511.

25. فارس فضيل. (2013). التقنيات البنكية (الإصدار 01). الجزائر، القبة: مطبعة الومساك رشيد.

26. فريد النجار، و وآخرون. (2006). وسائل المدفوعات الإلكترونية-التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

27. فؤاد قاسم، و مساعد قاسم الشيعي. (2008). المقاصة في المعاملات المصرفية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

28. لعلاوي نواري. (2022). استخدام وسائل الدفع الالكترونية لإرساء الشمول المالي بالجزائر مع الإشارة لتجارب دولية رائدة، دراسة تطبيقية بالمصارف العمومية ومؤسسة بريد الجزائر خلال الفترة 2016-2021 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية: جامعة يحي فارس.

29. محمد شايب. (2017). أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة والمقاصة الآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي إلكتروني بالجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 1. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة سطيف1.

30. محمد علي أبوالعز. (2008). التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

31. محمود الكيلاني. (2021). الموسوعة التجارية والمصرفية،التشريعات التجارية والإلكترونية-دراسة مقارنة (الإصدار 01، المجلد 02). عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

32. ناظم محمد نوري الشمري، و عبد الفتاح زهير العبد اللات. (2008). الصيرفة الإلكترونية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

33. هارون العشي، و بوراس فائزة. (29 12, 2018). وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل التنمية الميتدامة. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ، 9(3)، الصفحات 169-183.

34. وسائل الدفع. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 06, 2025، من القرض الشعبي الجزائري: bank.dz/index.php/ar/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%

2.8. المراجع بالغة الأجنبية:

1. ALSAMARA Tareck, & GHAZI Farouk. (2024, 07 19). The impact of the legal framwork of electonic payment on the digital economy. 08. Consulté le 06 24, 2025, sur https://www.researchgate.net/publication/382391462_The_impact_of_the_legal_framework_of_electronic_payment_on_the_digital_economy

2. BENMADANI, S. (2022, 04 01). Les moyens de paiement éléctronique en Algérie: Etat des lieux et perspectives. revue Etudes Economiques, 16(01), pp. 791-810.

3. KEMP, S. (2023, 02 13). The state of digital in Algeria in 2023. Consulté le 05 25, 2025, sur datareportal: https://datareportal.com/reports/digital-2023-algeria#:~:text=Digital%202023:%20Algeria%20*%20There%20were%2032.09,to%2052.9%20percent%20of%20the%20total%20population

4. MERBOUHI, S., & HADID Nofeyle. (2017, 01 01). Le payement Eléctronique en Algerie : Délits économiques et financiers. Revue Nouvelle Economie, 01(16), pp. 19-27.